Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال فى نحو «زيدٌ فى الدار جالساً» ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله :

فإنْ يَكُ جُثْمَانِي بأَرْضٍ سِوَاكُم فإنَّ فُؤادِى عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

فأكدّ الضمير المستتر فى الظرف، والضمير لا يستتر إلا فى عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار، لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إنَّ على محله من الرفع بالابتداء، لأن الطالب للمحل قد زال.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو « فى الدار ـ أو عندك ـ زيد» فالابتداء واجب والابتداء والفاعلية جائزان، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون فى نحو «قائم زيد» أن يكون قائم مبتدأ أو زيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

وكان المعنى منطلق إعراب الجملة أو تحليلها، يقول ابن هشام [1] : «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً»، ويطلق المعنى فى الدرس اللغوى النحوى الحديث ويراد به ثلاثة أمور الأول : المعنى المعجمى للكلمة الثانى : المعنى الاجتماعى أو معنى المقام والثالث المعنى الوظيفى [2] وهو وظيفة الجزىء التحليلى فى النظام أوفى السياق والذى عناه النحويون بأنه أول واجب على المعرب إدراكه من هذه الأمور الثلاثة، هو المعنى المعجمى، والمعنى الاجتماعى أو معنى المقام إذ بهما يمكن تحديد المعنى الوظيفى، ومما يبين ذلك قول ابن هشام : بعد ما صرح بأن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه، ويروى أن نحوياً سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانَ رجلٌ يورثَ كلالةً أو امرأةٌ ﴾ [3]

(١) انظر : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٥٢٧/٢.
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان ص ٢٨، ٢٩.
(٣) سورة النساء : ١٢٢.